المركزي يرد على ما جاء في رؤية اقتصادية تتعلق بالمزاد اليومي

وردنا الرد الآتي من البنك المركزي العراقي على مقال نشرناه للباحثة الاقتصادية د. سلام سميسم، وعملا بحرية الرأي، ووفقا للرسالة التي تحملها (المدى) كمؤسسة ثقافية اعلامية تمارس عملها بمهنية دون محددات للجم الأقلام خدمة للصالح العام ننشر الرد كما هو:

الى السيد رئيس تحرير جريدة المدى المحترم
م/ رد على مقالة صحفية تحت عنوان: رؤية اقتصادية في مزاد البنك المركزي
نهديكم اطيب تحياتنا.. ونود الاشارة الى المقالة الواردة في الصفحة العاشرة في جريدة المدى الصادرة بعددها ١٤٥٢ في ٢٠٠٩/٣/١٠ تحت العنوان المذكور آنفاً.
وبغض النظر عن الدوافع وراء كتابة هكذا مقالة والاغراض الشخصية التي مست رموزاً مهمة في البنك المركزي العراقي للاسف الشديد والتطرق الى ترهات الكلام الذي من بين ماذكر هو وجود صراع ارادات داخل البنك المركزي في رسم آلية العمل، نود ان نوضح انه لا اساس لمثل هذه التقولات التي يراد منها الاساءة الى سياسة الدولة الاقتصادية ولاسيما السياسة النقدية وهو امر عهدت الكثير من الاتجاهات على تناوله بشيء من الجهل والنيات غير الحميدة، مؤكدين ان القرارات التي يتخذها البنك المركزي هي صادرة عن مجلس ادارته، وهو المجلس الذي يمتلك الهوية الفكرية والمهنية على خلاف ماذكرته تلك الكاتبة في مقالتها.
كما ان البنك المركزي لا يتلقى اوامر من مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي كما جاء في تلك المقالة، بل ان الحكومة العراقية بمجملها كانت في برنامج تصحيحي مع صندوق النقد الدولي باتفاق مبرم بغية اطفاء ديون العراق الخارجية التي فاقت ١٢٠ مليار دولار واستطاعت الحكومة الحالية الغاء مايزيد على ٨٠٪ من تلك الديون والاعباء التي تمثل مخلفات النظام السابق في حروبه وصراعاته طوال ثلاثة عقود من الزمن. وان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لاجراء بعض التصحيحات البسيطة في السياسة الاقتصادية جاءت بناءً على قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣ في مايس ٢٠٠٣ الذي ربط خفض الديون الخارجية ببرنامج تصحيحي مع الصندوق المذكور.
ويأسف البنك المركزي العراقي لتلك الاقلام الهابطة الفاقدة للهوية الفكرية والوعي بمجريات الامور والتي تتخبط في تناقضات كلامية تفتقر الى المعرفة بابسط مبادئ واساسيات علم الاقتصاد.
وعلى الرغم من ذلك، نود ان نوضح ستراتيجية البنك المركزي العراقي في بناء مسار الاستقرار في هذه المرحلة الانتقالية والصعبة التي مر بها العراق وهو يسعى إلى توفير مناخ مستقر جاذب للنمو ابتدأ بقطاعه النقدي الذي يغدو اليوم قويا وراسخاً عند كل المنصفين من ابناء شعبنا، مؤكدين ما يأتي :
اولا: يعد مزاد العملة الاجنبية من وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الاساس النقدي للبلاد بغية التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية. حيث يؤدي ذلك المزاد اهدافاً ثلاثة هي
١ – اداة تدخل لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني ما ينعكس ايجابياً على المستوى العام للاسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج ويقوي قاعدة التصدير.
٢ – كونه وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسات النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.
٣ – مصدراً اساسياً في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية ومولاً اساسياً لها.
ثانيا: قدر تعلق الامر بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي، نود ايضاح ما يأتي:
١ – ان البنك المركزي العراقي وبالقدر الذي يراقب فيه حركة التدفقات المالية الداخلة الى البلاد والخارجة منها،فأنه يجد فيها من الظواهر الاقتصادية الطبيعية التي تساعد في الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ويولد في الوقت نفسه اندماجا مرغوبا في السوق المالية الدولية وانفتاحا واسعا في التعاملات المصرفية مع العالم. وعلى الرغم من ذلك فان تلك الاموال وتدفقاتها ينبغي ان لاتعفي من تعميق عمليات المراقبة والكشف عن ان تحركات تلك الاموال تحظى بالمشروعية القانونية ولا تخالف قانون مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب او حتى التهرب من اشكال الالتزامات الاخرى تجاه السلطات الحكومية كألاجهزة الضريبية والمالية او مخالفة التعليمات واللوائح الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي التي تحدد هي الاخرى على سبيل المثال مقادير استثمار المصارف لأموالها في الخارج والتي تمثل شكلا آخر من اشكال تدفق رؤوس الاموال المحلية الى خارج البلاد.
٢ – الا ان اية حالة توجه نحو تقييد التحويل الخارجي اوتقنين تدفق الاموال الخارجة للمواطنين، هو اتجاه لاينسجم وحرية التحويل الخارجي والتزام العراق بالاتفاقيات الدولية المالية وبشكل خاص تطبيق نصوص المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تلزم الدول الاعضاء بعتماد حرية التحويل الخارجي ورفع القيود امام حركة اموال المواطنين دون قيود تذكر باستثناء مايتعلق بالمخالفات القانونية الناجمه عن غسل الاموال وعلى النحو المذكور سلفاً.
لذا فان أي منع لتلك التدفقات الخارجة او تقييدها لا يساعد إلا على توليد سوق صرف موازية غير قانونية وتشجع في الوقت نفسه من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج ولكن عبر القنوات غير القانونية وغيرها من القنوات الغامضة غير المصرفية.وهو امر يقلل في الاحوال كافة من القدرة الرقابية المباشرة ويزيد في الوقت نفسه من كلفة و اعباء العمليات الرقابية غير المباشرة.فضلا عن توليد بيئة ماليه سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الاجنبي في العراق ولا تشجع على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل وتتقاطع فيالاقل مع المبادىء التي جاء بها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.
٣ – ان المشكلات الاقتصادية الخارجية الحادة التي تعرضت اليها مجموعة بلدان جنوب شرق اسيا خلال الاعوام ١٩٩٧-١٩٩٩(على سبيل المثال)، قد نجمت بالأساس عن ظاهرة هروب رؤوس الاموال الاجنبية التي كانت متوطنة على نحو واسع في تلك البلدان آنذاك والتي كانت تتركز بصورة استثمارات اجنبية غير مباشرة ولا سيما في المحافظ الاستثمارية كالسندات المالية والودائع و مختلف ادوات الدين العالية السيولة مع ضعف الاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى السلطات النقدية في تلك البلدان مما عرض موازين مدفوعاتها الى عجز لم يسبق له مثيل نتيجة الهروب المفاجىء لرؤوس الاموال الخارجية قصيرة الاجل،حيث انعكس ذلك في انهيار اسعار صرف العملات الاسيوية.
وعلى الرغم من ذلك، فان مثل هذه المخاوف هي مازالت محدودة التأثير على صعيد العراق، ذلك لضعف تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الداخلة حتى اللحظة. ومع ذلك تسعى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الى تكوين احتياطيات كافية بالعملة الاجنبية، تنصب بالدرجة الاساس على مواجهة أية احتمالات طارئة قد يتعرض اليها التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني بسبب احتمالات المضاربة بالعملة وهروب رؤوس الاموال الى الخارج بشكل مفاجىء،فضلا عن التحسس لأي مفاجآت ضارة اخرى قد يتعرض اليها الاقتصاد الوطني ناجمة عن صدمات قوية بسبب التحركات المالية الخارجية الضارة.
٤ – لذا لاتؤيد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تقييد حركة التدفقات النقدية من والى خارج البلاد طالما لا تتقاطع مع الضوابط والانظمة والتعليمات النافذة ولا تتعارض وشروط التحويل الخارجي ولاسيما قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بمكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب.
ختاماً : نرجو التفضل بالاطلاع ونشر الرد على الصفحات الاولى من جريدتكم وان البنك المركزي العراقي و مجلس ادارته يحتفظ بحق اقامة دعوى قضائية لكون المقالة قد مست شخوصاً ورموزاً فكرية ووطنية مسؤولة عن رسم السياسة النقدية للبلاد. مع التقدير.

ناطق مخول باسم البنك المركزي العراقي

رؤية اقتصادية في مزاد البنك ا
د. سلام سميسم

من الواقع الاقتصادي

لنقف عند هذا العرض

محمد شريف ابو ميسم

واحدة من المشاكل التي كانت وربما مازالت تعانيها الجهات المعنية بواقع ثروة النخيل – التي تعرضت لتراجع كبير خلال العقدين الأخيرين – هي مشكلة عدم توفر طائرات الرش التي تستخدم في عمليات مكافحة آفات النخيل، الأمر الذي دفع الجهات المعنية في السنوات الثلاثة الماضية إلى إتباع أسلوب – تأجير تلك الطائرات من دول الجوار – قبل أن تخصص وزارة الزراعة مبلغ (٢٠) مليون دولار لشراء طائرات المكافحة من أجل قيام الكوادر المتخصصة في وزارة الزراعة بمكافحة أفات النخيل في موعدها المحدد بدلا من الاعتماد على أسلوب التأجير الذي غالبا ما يتسبب في إرباكات تزامنية في مواعيد الرش.. وعادة ما يترتب على عملية شراء الطائرات واستخدامها لموسم زراعي أو أكثر إجراء عمليات للصيانة تستوجب استحداث ورش تستورد بعدتها وعددها من الدول المصنعة للطائرات ذاتها بجانب إيفاد العاملين بها إلى الخارج للتدريب وعمليات شراء قطع الغيار وما شابه ذلك، ناهيك عن اضطرار الجهات المعنية للجوء لتلك الشركات كما حصل في العام الماضي لإحكام عمليات الصيانة.. هذه الأمور بمجملها يمكن أن تختزل إذا ما أقيم معمل لصناعة طائرات الرش في البلاد.. وهذه الفكرة تقدم بها أحد رجال الأعمال العراقيين في مهرجان الأسبوع الزراعي الذي أقامته وزارة الزراعة، وحتى لا نكون دعائيين فإننا سنتجنب في مقالنا هذا الإشارة إلى الأسماء ونحن ندعو الجهات المعنية لدراسة العرض الذي يقدمه هذا العراقي المتحمس لهذا المشروع وهو يدعي إن كلفة استيراد المعمل – الذي ينتج (١٨٠) طائرة في العام الواحد (من نوع الطائرات الخفيفة الثابتة الجناح) والتي لها استخدامات عديدة من بينها الرش الزراعي – هي ٨ ملايين دولار فقط، مدعيا أن لا مشكلة في إعداد الكوادر العراقية التي ستعمل في هذا المشروع، ونحن هنا أمام حقيقة اقتصادية تتطلب دراسة تفاضلية للجدوى مابين الاستيراد الجاهز للطائرات الخفيفة ومابين الاستثمار المباشر الذي يتفق على أهميته جميع المعنيين والقائمين على العملية الاقتصادية من خلال دراسة هذا العرض عبر الاستعانة بخبراء الطيران سواء في هيئة الطيران المدني بوزارة النقل أو في الجهات البحثية الجامعية أو وزارة العلوم والتكنولوجيا حينها سيتمكن المعنيون من معرفة الفائدة التي يمكن للبلاد أن تجنيها من خلال جلب مصنع مثل هذا يساهم في تشغيل الأيدي العاملة العراقية وينتج هذا النوع من الطائرات بأقل الكلف، وان ظهر الأمر بخلاف ذلك فلنستمر باستيراد هذه الطائرات أو استئجارها من دول الجوار.. المهم هو أن لا يستهان بأي عرض يراد به الصالح العام.

نحن هنا أمام حقيقة اقتصادية تتطلب دراسة تفاضلية للجدوى مابين الاستيراد الجاهز للطائرات الخفيفة ومابين الاستثمار المباشر الذي يتفق على أهميته جميع المعنيين والقائمين على العملية الاقتصادية من خلال دراسة هذا العرض عبر الاستعانة بخبراء الطيران سواء في هيئة الطيران المدني بوزارة النقل أو في الجهات البحثية الجامعية أو وزارة العلوم والتكنولوجيا

المدير العام للسمنت الشمالية:

لابد من تفعيل القوانين لحماية الانتاج المحلي

الموصل/ نوزت شمدين

دعا المهندس حسين محسن عبيد الخفاجي مدير عام الشركة العامة للسمنت الشمالية، الحكومة المركزية الى تأمين الحماية للمنتج المحلي من السمنت، من خلال وضع الرقابة على السمنت المستورد، كون الاخير لايضاهي الانتاج المحلي المعروف بجودته، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده المدير العام في مقر الشركة يوم الاثنين، حضرته المدى، وقال الخفاجي: بأن عدم وجود الرقابة على السمنت المستورد، أدخلت الانتاج المحلي في منافسة غير متكافئة فيما يتعلق بالسعر، والمتخصصون يعرفون بان النوعية المستوردة والموجودة في الاسواق، تستخدم لتثبيت الكاشي او البلوك، ولاتصلح للأسس والصب، بخلاف الانتاج المحلي الذي يصلح لأستخدامات متعددة، وأضاف:بأن هناك فجوة بين التكنلوجيا المحلية التي نعمل عليها، والتكنلوجيا والصناعة العالمية، وذلك بسبب عوامل عدة منها:الحروب، وسنوات الحصار، وعدم الاستقرار الامني، وأشار الى أننا لن نستطيع الوصول الى الانتاج النوعي الا من خلال الاستثمار، فهو الحل لجميع المشاكل المتعلقة بالانتاج، وأوضح بان وزارة الصناعة والمعادن وضعت شروطاً للأستثمار منها:أن تكون لدى المستثمر المقدرة المالية لتغطية كل متطلبات التأهيل، تهيئة وحدات كهربائية للتشغيل، المحافظة على الكوادر الفنية والادارية الموجودة في المعمل، وضرورة وجود شركة أجنبية متخصصة سائدة للمستثمر. وعن المشاكل التي تعانيها معامل السمنت في نينوى، بين المدير العام، بأن الكهرباء هي أهم واكبر عائق أمام التشغيل، وقال بأن الحاجة الفعلية للكهرباء هي(١٢٥)ميكا واط، لوجود عشرة خطوط انتاجية، غير أن الطاقة المستلمة هي(٣٧)ميكا فقط.

انخفاض مزيج برنت اكثر من دولار ليهبط دون ٤٦ دولارا

المدى/ وكالات

نزل مزيج برنت خام القياس الاوروبي أكثر من دولار لاقل من ٤٦ دولارا للبرميل يوم الثلاثاء وسط أنباء عن مزيد من التدهور في الاقتصاد الامريكي.
وهبط مزيج برنت ١,٠١ دولار الى ٤٥,٤٥ دولار بحلول الساعة ٠٧٤٠ بتوقيت جرينتش بينما فقد الخام الامريكي الخفيف تسليم ابريل / نيسان ٥٨ سنتا الى ٤٦,٧٧ دولاراً للبرميل.

مصرف الرافدين يقرر فتح فرع جديد في قضاء حديثة

بغداد/ المدى

قال بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية ان مصرف الرافدين قرر افتتاح فرع جديد له في قضاء حديثة، وذكر البيان : بغية توسيع فتح فروع للمصارف الحكومية في المحافظات أعلن عبد الحسين الياسري مدير عام مصرف الرافدين بأن المصرف قرر فتح فرع في قضاء حديثة بمحافظة الانبار لتقديم الخدمة المصرفية لأهالي القضاء بعد استقرار الوضع الأمني فيها مؤكدا» بأن المصرف أوفد ستة موظفين مختصين برئاسة مدير قسم الدراسات لتحديد البناية التي يشغلها المصرف مؤقتا» وتم الاتفاق على تحديد إحدى البنايات في القضاء بالتنسيق مع قائممقام قضاء حديثة لحين المباشرة ببناء فرع جديد فيها.

مجلس وكلاء الوزارات يناقش سبل تطوير إدارة الموازنة العامة للدولة

بغداد/ وكالات

استمع مجلس وكلاء الوزارات الاثنين الى تحليل قدمه نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور احمد ابريهي حول الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي.. ذكرت ذلك (ايبا) وأضافت عن المكتب الاعلامي في الامانة العامة لمجلس الوزراء : ان مجلس الوكلاء عقد جلسته الخامسة الاعتيادية الاثنين برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء وبحضور عدد من وكلاء الوزارات، حيث تم التركيز على ضرورة التفريق بين الإنفاق الداخلي والذي يتم بالعملة المحلية وبين المدفوعات الخارجية التي تتم بالعملة الصعبة.
واشار الى ان الدكتورابريهي بين مفهوم العجز في الميزانية من خلال التعمق في التفريق بين الوجهتين الانفاقيتين بهدف معالجة العجز لعمليتي التمويل، موضحا أن الهدف من تحليله هذا يصب في تمهيد الجهود لإيجاد الآليات والضوابط التى تحكم العلاقة بين السياسة الاقتصادية الشاملة والموازنة العامة للبلاد.
وشدد الدكتور ابريهي على ضرورة إصلاح الإدارة الحكومية في طريقة تصرفها بالموارد المحدودة والمتأثرة بتغير الحركة السعرية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل وبخلاف الدعوات غير الواقعية لكف الاعتماد على النفط كممول.
و رأى انه على المدى الواقعي القادم لايمكن الاعتماد على تطوير الاستثمارات النفطية ولابأس من زيادة الموارد عبر هذا التطوير بالاعتماد ليس فقط على تحسين البيئة الاستثمارية لقطاع النفط والطاقة بل من خلال احترام الموارد البشرية والكفاءات العراقية الحالية التي نجحت بالرغم من تخلف الأسس البنيوية من تحقيق استمرار مضطرد في الإنتاج والتسويق بمعدلات جيدة مقارنة بتخلف البنية التحتية.
من جانب آخر دعا بعض الوكلاء الى إزالة الانفصام بين آلية إعداد وإدارة الموازنة من جهة وبين تحديد وظائفها الاقتصادية والاجتماعية بما يؤكد أداء الواجبات السيادية للحكومة والاستقرار الاقتصادي الكلي وإحداث نهضة سريعة في قطاع الطاقة وإيجاد معدلات نمو مستدام وتنويع مصادر الاقتصاد بما ينقل العراق الى دولة مصنعة.
وعقب عدد من وكلاء الوزارات على موضوع الاجتماع الرئيسي حيث تم التأكيد على الحاجة الفعلية لإحداث تغيرات منهجية مستندة إلى خبرات وقدرات تأخذ بنظر الاعتبار تلك التغيرات البنيوية التي هدف اليها موضوع الاجتماع.

باختصار

× ارتفع المؤشر نيكي الرئيسي للاسهم اليابانية ٣,٢ في المئة يوم الثلاثاء مع استمرار صعود أسهم البنوك بفضل تحسن معنويات المستثمرين بشأن النظام المالي العالمي.
× عاود اليورو للصعود مقتربا من أعلى مستوى له في ١١ أسبوعا مقابل الين واعلى مستوى في خمسة اسابيع مقابل الدولار يوم الثلاثاء اذ أن انتعاش الاسهم في المنطقة كان يعد مؤشرا لتحسن رغبة المستثمرين في تحمل المخاطر.
× تراجعت الاسهم الامريكية يوم الاثنين بعدما قالت شركة امريكان اكسبريس ان عدد من يجدون صعوبة في سداد مدفوعات بطاقات الائتمان ارتفع ما بدد تفاؤلا سابقا بأن البنوك يمكنها العودة الى الربح رغم الركود.
× قالت شركة الطاقة الكهربائية الكورية التابعة للدولة (كيبيكو) انها صاحبة أكبر عرض قدم في المنافسة على مشروع محطة كهرباء تعمل بزيت الوقود في السعودية بتكلفة تصل الى ٢,٥ مليار دولار.
× قال بنك مسقط يوم الثلاثاء انه باع ٤٠ في المئة من حصته في بنك اتش.دي.اف.سي الهندي وانه يعتزم بيع حصته بالكامل.
× قال مسؤول بشركة بابكو البحرينية إن البحرين استأنفت تشغيل وحدة لتقطير النفط الخام تبلغ طاقتها ٥٠ ألف برميل يوميا بمصفاتها التي تبلغ طاقتها ٢٦٠ ألف برميل يوميا في أعقاب أعمال صيانة عادية استمرت نحو شهر.
× قالت شركة اوراسكوم تليكوم المصرية انها سجلت هبوطا نسبته ٧٦ في المئة في الارباح الصافية عن عام كامل لتصل الى ٤٣١ مليون دولار وعزت الهبوط الى مكاسب استثنائية في العام السابق.
× انخفض سعر الذهب ٠,٤ في المئة يوم الثلاثاء تحت وطأة اقبال متعاملين على بيع الذهب الكسر لجني الارباح حول سعر ٩٢٠ دولارا للاوقية (الاونصة) لكن ارتفاع الاسهم الاسيوية يشير الى بعض التحسن في الاقبال على المخاطرة.

رئيس هيئة الاستثمار: العراق يخوض تجربة جديدة مازالت تكتب فصولها

بغداد/ المدى

أكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ثامر عباس الغضبان ان العراق يخوض تجربة جديدة مازالت تكتب فصولها ويشهد مراحل من التحول التاريخي على جميع الصعد والتي تشكل في مجملها تحديات جمة للعراقيين حكومة وشعبا.
وقال الغضبان خلال مؤتمر عقد في بغداد مؤخرا ان «التحدي الحقيقي لا يكمن في نقص الموارد كما هو الحال في بلدان اخرى فالعراق هو من اغنى دول العالم ولكن التحدي الاكبر الذي نواجهه يتمثل في احداث التغيير الجذري في ثقافتنا الاقتصادية والاستثمارية وتحقيق تحول كامل من نظام الادارة المركزية الشديدة الذي كانت الدولة فيه هي المالك والبائع والشاري والمستثمر والمشرع الى نظام السوق والذي يؤدي القطاع الخاص فيه دورا اساسيا في تحريك الاستثمار فيما تستمر الدولة في تنفيذ مشاريعها الموجهة للتنمية بالاضافة الى دورها التنظيمي والتشريعي والذي في اولوياته بناء بيئة محفزة ومشجعة للقطاع الخاص».
واضاف الغضبان خلال مؤتمر جمع الهيئة الوطنية للاستثمار مع عدد من محافظي المحافظات «لأجل وضع الخطوط العريضة لتوجهات جذب الاستثمار المحلي والاجنبي عبر هيئات الاقاليم والمحافظات آملين ان تخضع هذه الافكار الى معايير الجدوى الاقتصادية والموضوعية والتكامل في الافكار والمشاريع وفق اعتبارات الميزة النسبية وحسن استخدام الموارد والمنافسة الحرة وصولا الى تحقيق تنمية قابلة للاستدامة ان هيئات الاستثمار في المحافظات تقف في مفترق الطرق عموما وذلك من خلال مدى امكانية الاستفادة من الميزة التي منحها قانون الاستثمار في الاقاليم والمحافظات من خلال منح هيئات الاستثمار صلاحيات منح الاجازة والترويج وتحديد الفرص الاستثمارية وهي الحالة التي يكاد ان ينفرد العراق بها فلذك وجب على هيئات الاستثمار جذب الاستثمارات الى محافظاتها عبر تكثيف الجهود والتنسيق المشترك والمستمر مع الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات الاخرى والمؤسسات والمنظمات الدولية المعنية .

الإعمار والإسكان: البرنامج الاستثماري للعام الحالي يخلو من المشاريع الاسكانية

بغداد/ المدى

استغربت وزاة الاعمار والاسكان من عدم ادراج المشاريع الاستثمارية لقطاع الاسكان ضمن الخطط الاستثمارية للعام الحالي ٢٠٠٩.
وقال الوكيل الاقدم للوزارة استبرق الشوك لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان القانون ذا الرقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ المعمم يخلو من اي مشروع استثماري لقطاع الاسكان خاصة فيما يتعلق ببناء الوحدات السكنية.
واضاف ان الاستثمار في القطاع يجب ان يكون من اولويات المرحلتين الحالية والمقبلة نظرا للحاجة الماسة لمعالجة مشكلة السكن والعجز السكني، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان ١٥ ٪ من المشاريع يمكن ان تنفذها الوزارة وتبقى النسبة الاكبر على عاتق الاستثمار سواء المحلي او الاجنبي.وبين الشوك ان مشاريع الوزارة تصطدم بمشكلة ايجاد الاراضي المهيأة والمخدومة في مراكز المدن والاقضية الصالحة للبناء. لافتا الى ان غياب الخرائط الاستثمارية العلمية على وفق المسوحات الجغرافية الدقيقة لن تشجع الشركات الاستثمارية.ودعا الى تأسيس نظام مصرفي لتشجيع الشركات العقارية لتقديم الخدمات المصرفية للشركات، مشددا على ضرورة دعم المصارف الاهلية و الحكومية لتمكينها دعم المستثمرين.
يذكر ان العراق يعيش ازمة سكن خانقة تشمل جميع المحافظات والأقضية و النواحي و اطراف المدن و القرى دون استثناء لما يتجاوز ثلاثة آلاف وحدة سكنية.

اعتماد ميناء العقبة مرفأ للسلع المستوردة من مصر

بغداد/ المدى

كشف بيان صادر عن المكتبي الاعلامي في وزارة النقل تلقت المدى نسخة منه : عن قرب اعتماد ميناء العقبة الاردني لنقل جميع البضائع الواردة من مصر لصالح السوق العراقية بسبب انخفاض تكاليف النقل
ونقل البيان عن وزير النقل عامر عبد الجبار ان ميناء العقبة يعد ميناء حيويا بالنسبة للاقتصاد العراقي وان التحول عنه للاستيراد عبر موانئ أخرى في الفترة الماضية كان لضرورات أملتها الظروف الأمنية في البلاد.
ولفت وزير النقل عن اتفاقية ستوقع قريبا مع شركة جت الاردنية للنقل لتعزيز حركة نقل المسافرين برا بين عمان وبغداد، مشيرا الى استعداد الحكومة العراقية تأسيس شركات نقل مشتركة مع القطاع الخاص الأردني وشمول الحافلات التي تقل الركاب للعراق بمظلة شركات التأمين العراقية بضمانة حكومية.